



تشجيع الاستثمار تجدد قيد 18 مكتباً وشركة

علي إبراهيم

أصدر مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د. مشعل جابر الأحمد الصباح، قراراً بتجديد قيد 18 مكتباً وشركة في سجل المكاتب والشركات المعتمدة لدى الهيئة.

وتفصيلاً، صدر القرار رقم 457 لسنة 2021 وقضى في مادته الأولى بتجديد قيد 18 شركة ومكتباً في سجل الشركات والمكاتب المعتمدة لدى الهيئة لتقديم الطلبات بالنيابة عن المستثمرين، وذلك لمدة سنة من تاريخ إصدار شهادة

أوميكرون يخفض الأسعار ويعيد مديري الاستثمار للشراء.. زادوا من مشترياتهم للأسهم القيادية خلال نوفمبر

أصول صناديق الاستثمار تقفز 15,5% في 2021 لتبلغ 918 مليون دينار



خلال شهر نوفمبر الماضي وشهد شهر نوفمبر خروج صندوق استثماري واحد من قائمة أكبر المستثمرين وهو صندوق الرؤية مقابل عدم دخول أي من الصناديق ضمن قائمة أكبر المستثمرين خلال الشهر.

بينما خفض مديرو الاستثمار استثماراتهم في 11 صندوقاً استثمارياً مقابل الانخفاض في صندوقين استثماريين، مقابل خروج صندوق استثماري واحد من قائمة أكبر المستثمرين، وعدم دخول أي من الصناديق ضمن قائمة أكبر المستثمرين خلال الشهر.

كما سيطر ارتفاع الوزن النسبي في سهم بيت التمويل الكويتي (بيتك) و«زين» وبنك بوبيان وهيومن سوفت، بينما اتجه بعض مديري الاستثمار إلى خفض المراكز في أسهم كل من اجيليتي وبوبيان للبتروكيماويات.

وقد زاد مديرو الاستثمار استثماراتهم في سهم بنك أصول تلك الصناديق إلى 918,3 مليون دينار بنهاية نوفمبر مقارنة بـ 973,06 مليون دينار بنهاية أكتوبر الماضي، ومنذ بداية العام فقد ارتفعت الأصول بأكثر من 123,6 مليون دينار وبنسبة 15,5٪ مقارنة بمستويات ديسمبر من العام الماضي والبالغة 794,7 مليون دينار.

ويظهر الرصد ان استراتيجيات بعض مديري الصناديق اتجهت نحو الاستثمار في الأسهم لشهر نوفمبر الماضي التي زيادة المراكز وخاصة في أسهم بنك الكويت الوطني «وطني» وبيت التمويل الكويتي (بيتك) وبنك بوبيان وهيومن سوفت.

وبيت التمويل الكويتي (بيتك) و«زين» وبنك بوبيان وهيومن سوفت، بينما اتجه بعض مديري الاستثمار إلى خفض المراكز في أسهم كل من اجيليتي وبوبيان للبتروكيماويات.

وقد زاد مديرو الاستثمار استثماراتهم في سهم بنك أصول تلك الصناديق إلى 918,3 مليون دينار بنهاية نوفمبر مقارنة بـ 973,06 مليون دينار بنهاية أكتوبر الماضي، ومنذ بداية العام فقد ارتفعت الأصول بأكثر من 123,6 مليون دينار وبنسبة 15,5٪ مقارنة بمستويات ديسمبر من العام الماضي والبالغة 794,7 مليون دينار.

ويظهر الرصد ان استراتيجيات بعض مديري الصناديق اتجهت نحو الاستثمار في الأسهم لشهر نوفمبر الماضي التي زيادة المراكز وخاصة في أسهم بنك الكويت الوطني «وطني» وبيت التمويل الكويتي (بيتك) وبنك بوبيان وهيومن سوفت.

على الاستثمار بالأسهم الكويتية وإفصاحات صناديق الاستثمار لتقاريرها الشهرية، فإن صافي أصول 22 صندوقاً استثمارية تركز محافظتها على الاستثمار في أسهم البورصة الكويتية انخفضت إلى 54,76 مليون دينار ليصل إجمالي صافي أصول تلك الصناديق إلى 918,3 مليون دينار بنهاية نوفمبر مقارنة بـ 973,06 مليون دينار بنهاية أكتوبر الماضي، ومنذ بداية العام فقد ارتفعت الأصول بأكثر من 123,6 مليون دينار وبنسبة 15,5٪ مقارنة بمستويات ديسمبر من العام الماضي والبالغة 794,7 مليون دينار.

ويظهر الرصد ان استراتيجيات بعض مديري الصناديق اتجهت نحو الاستثمار في الأسهم لشهر نوفمبر الماضي التي زيادة المراكز وخاصة في أسهم بنك الكويت الوطني «وطني» وبيت التمويل الكويتي (بيتك) وبنك بوبيان وهيومن سوفت.

على الاستثمار بالأسهم الكويتية وإفصاحات صناديق الاستثمار لتقاريرها الشهرية، فإن صافي أصول 22 صندوقاً استثمارية تركز محافظتها على الاستثمار في أسهم البورصة الكويتية انخفضت إلى 54,76 مليون دينار ليصل إجمالي صافي أصول تلك الصناديق إلى 918,3 مليون دينار بنهاية نوفمبر مقارنة بـ 973,06 مليون دينار بنهاية أكتوبر الماضي، ومنذ بداية العام فقد ارتفعت الأصول بأكثر من 123,6 مليون دينار وبنسبة 15,5٪ مقارنة بمستويات ديسمبر من العام الماضي والبالغة 794,7 مليون دينار.

ويظهر الرصد ان استراتيجيات بعض مديري الصناديق اتجهت نحو الاستثمار في الأسهم لشهر نوفمبر الماضي التي زيادة المراكز وخاصة في أسهم بنك الكويت الوطني «وطني» وبيت التمويل الكويتي (بيتك) وبنك بوبيان وهيومن سوفت.

عاد مديرو الاستثمار لزيادة الأوزان النسبية للأسهم القيادية في محافظهم خلال شهر نوفمبر الماضي عقب جني الأرباح الجزئي الذي قاموا به في شهر أكتوبر وسط تسجيل أسعار الأسهم مستويات قياسية، وتزامنت مشتريات الصناديق الاستثمارية مع تراجع الأسعار وسط حالة التخوف من انتشار سلالة أوميكرون الجديدة في تأكيد على رؤيتهم المستقبلية الإيجابية للأداء المالي والتشغيلي لتلك الأسهم، وكذلك في ظل استقرار الوضع الوبائي في الكويت، وحافظ مديرو الاستثمار على زيادة أوزانهم في أغلب الأسهم القيادية وذلك بالتزامن مع إقفالات العام الحالي وروغبة العديد من الصناديق في بناء مراكز استثمارية جديدة ترقيا للتوزيعات النقدية والمنحة مع نهاية العام 2021.

وتأتي هذه الزيادات في أوزان الأسهم على الرغم من تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 4,5٪ ومؤشر السوق الرئيسي في نوفمبر بنسبة 4,3٪، كما تراجع المؤشر العام الذي يقاس أداء المؤشرين معا بنسبة 4,4٪.

ووفقاً لرصد قامت به «الأنباء» لتغير قائمة أكبر الاستثمارات للصناديق الاستثمارية التي تركز

650 ألف منظم غاز بـ 3,87 ملايين يورو

مصطفى صالح

الخاصة بتوريد 150 ألف منظم غاز ضغط مرتفع و500 ألف منظم غاز ضغط منخفض لفرعي تعبئة الغاز المسال بالشعبية وأم العيش على إحدى الشركات الألمانية بما يعادل 1,35 مليون دينار، وذلك على أساس ثاني أقل الأسعار للمجموعتين التاليتين والمستوفية للشروط الفنية والتجارية بموجب عقد مدته 6 سنوات.

كشفت لجنة الشراء العليا لمناقضات مؤسسة البترول وشركاتها التابعة، عن ترسية مناقضة توريد 650 ألف منظم غاز بمبلغ إجمالي قدره 3,87 ملايين يورو. وتفصيلاً، أعلنت اللجنة بناء على طلب شركة ناقلات النفط عن ترسية المناقضة

ضمن خطة البلاد لإنشاء 100 محطة وقود جديدة بنهاية 2028

«البترول الوطنية» تنتهي من تصاميم إنشاء 15 محطة وقود جديدة



محطة وقود بتصميم عصري

في مدينة صباح الأحمد السكنية. وأشارت إلى ان الشركة قامت بتوزيع انشاء 100 محطة على 5 حزم رئيسية كالتالي: المرحلة الأولى 18 محطة وتم الانتهاء منها خلال ديسمبر 2021، المرحلة الثانية 15 محطة، المرحلة الثالثة 25 محطة، الرابعة 16 محطة، وأخيراً الخامسة التي تحتوي على 26 محطة، ومن المتوقع الانتهاء من عمليات البناء والتشغيل لكل المراحل الخمس في الربع الرابع من السنة المالية 2027/2028. هذا، وتتميز محطات «البترول الوطنية» الجديدة بالطراز المعماري المعاصر الذي يحاكي المحطات العالمية ويعكس الوجه الحضاري للكويت، حيث تحتوي المحطات على أسواق مركزية وغسل سيارات وصيانتها وخدمة سحب آلي، كما ان المحطات الجديدة مزودة بنظام الطاقة المتجددة بما يقارب 30٪ من استهلاك المحطة للكهرباء.

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان شركة البترول الوطنية الكويتية تعزز بناء 15 محطة وقود جديدة ضمن مشروع إنشاء 100 محطة وقود تعزز البلاد تنفيذها لتغطية التوسع العمراني في البلاد خصوصاً في المناطق السكنية الجديدة. وقالت المصادر ان «البترول الوطنية» انتهت من إعداد التصاميم الهندسية للمحطات الجديدة وجار أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الحكومية المختصة على ان تتم المباشرة بعدها بإجراءات الطرح ثم التنفيذ، ومن المتوقع الانتهاء من بناء وتشغيل هذه المحطات في الربع الرابع من 2026/2025. وقالت المصادر ان الشركة انتهت مؤخرا من افتتاح 18 محطة وقود جديدة كان آخرها

مراكز جديدة

تباينت استراتيجيات استثمار شركات الاستثمار وإدارة الأصول تجاه الاستثمار في الأسهم وجاءت على النحو التالي: الكويتية للاستثمار: تظهر قائمة أكبر الاستثمارات لصناديق الشركة الكويتية للاستثمار زيادة الاستثمار بشكل واضح في أسهم كل من بنك الكويت الوطني «وطني» وبيت التمويل الكويتي (بيتك) وبنك بوبيان وهيومن سوفت.

إنفست بزيادة الاستثمار في كلا من بنك الكويت الوطني وأجيليتي و«زين» وبنك بوبيان. المركز المالي: اتجهت صناديق المركز المالي إلى زيادة الاستثمار في أسهم كل من بيت التمويل الكويتي (بيتك) و«زين» وبنك بوبيان وهيومن سوفت.

جائحة «كورونا» كان لها تأثير واضح على استثمارات الطاقة النظيفة لدى مالكي الأصول السيادية بالعالم

9,7 مليارات دولار استثمارات الصناديق السيادية بالطاقة النظيفة

بنسبة 50٪ في محافظة تبلغ نحو 2520 ميغاواط من أصول الطاقة المتجددة طويلة الأجل، كما تم الاستحواذ على محافظ من أصول طاقة الرياح والطاقة الشمسية من خلال شركات على نطاق أصغر تعمل في هذا المجال.

ومضى المعهد إلى القول إن رأس المال المعاد تدويره يمنح مطوري الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح قوة دفع إضافية لإنشاء استثمارات متجددة جديدة، ولعبت صناديق التقاعد الكندية دوراً بارزاً في الطاقة المتجددة في الأسواق الناشئة أيضاً.

بينما تتوجه العديد من استثمارات صناديق التقاعد العامة في مصادر الطاقة المتجددة لعام 2021 نحو مناطق مثل أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وأوروبا الغربية، كما خصصت استثمارات صغيرة من رأس المال في

جميع أنحاء آسيا، فيما كانت الهند المستفيد الرئيسي. وفي هذا السياق، يقول رئيس معهد صناديق الثروة السيادية مايكل مادول: «إن نضج التكنولوجيا المتجددة، جنباً إلى جنب مع انخفاض تكاليف طاقة الرياح والطاقة الشمسية، قد اجتذب رؤوس أموال الشركات الاستثمارية». ومن أهم هؤلاء المستثمرين صندوق التقاعد الحكومي النرويجي الذي لديه مخصصات كبيرة للاستثمار في البنية التحتية المتجددة.

وختم المعهد بالقول ان العديد من مؤسسات الأبحاث والفكر يعتقدون بأن بإمكان المستثمرين السياديين لعب دوراً رئيسياً في مساعدة الدول الكبيرة على الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050. وربما يكون عام 2022 عاما آخر حافلاً بالمساهمات في مجال الاستثمارات الخضراء.



6 مليارات دولار، ولكنها تراجعت إلى 5 مليارات دولار في عام 2018، وبلغت 9,94 مليارات دولار في عام 2019. وفي عام 2020 بلغت 5,56 مليارات دولار، وارتفعت في عام 2021 إلى 9,77 مليارات دولار. ولا تعكس هذه الأرقام حتى التزامات الشركاء المحدود من قبل صناديق الثروة السيادية العالمية والمعاشات التقاعدية.

وتقول البيانات أيضاً ان جائحة كورونا كان لها تأثير واضح على استثمارات الطاقة النظيفة لدى مالكي الأصول، حيث ركزت صناديق الثروة على عناصر المخاطرة في محافظها الاستثمارية وبحثت عن الفرص في أسواق مختلفة مثل الأسهم المدرجة والعقارات وصناديق الملكية الخاصة وفي بعض الحالات النادرة الدخول في تعاملات العملات المشفرة. وقد اضطرت بعض الصناديق السيادية لتقديم الدعم المالي أو التدخل لإنقاذ صناعات مثل شركات الطيران في عام 2020. ومن أهم القطاعات التي

أظهرت البيانات الصادرة عن معهد الصناديق السيادية ان صناديق الثروة السيادية العالمية وصناديق التقاعد العامة أعادت توجيه جانب من رؤوس أموالها في عام 2021 نحو الاستثمارات في الطاقة المتجددة.

وانطلاقاً من تأثرهم بمتطلبات اتفاقية باريس لعام 2015، قام عدد من اصحاب ومدراء الأصول العالميين بمواءمة التزامات رأس المال نحو أهداف التحول إلى الطاقة النظيفة التي حددتها دول مختلفة حول العالم.

وقد سجلت الاستثمارات المباشرة لصناديق الثروة السيادية وصناديق التقاعد العامة في الطاقة النظيفة نمواً كبيراً منذ عام 2015 عندما بلغت 2 مليار دولار، لترتفع إلى 3 مليارات في العام التالي، وسجلت فقرة في عام 2017 لتقترب من

كندية خطوات متقدمة على هذا الصعيد مع تقليص بعض الاستثمارات في الوقود الأحفوري، واستحوذ بعضها على حصص غير مسيطرة

المناطقية وخلايا الوقود وتخزين الطاقة في البطاريات ومزارع طاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة النووية وغيرها. وقد قطعت صناديق

توجت إليها الصناديق الشمسية، الطاقة الشمسية الضوئية ومعداتها ومصادر الطاقة المتجددة، والطاقة الحرارية الأرضية، والتدفئة

اضطرت بعض الصناديق السيادية لتقديم الدعم المالي أو التدخل لإنقاذ صناعات مثل شركات الطيران في عام 2020. ومن أهم القطاعات التي

اضطرت بعض الصناديق السيادية لتقديم الدعم المالي أو التدخل لإنقاذ صناعات مثل شركات الطيران في عام 2020. ومن أهم القطاعات التي

اضطرت بعض الصناديق السيادية لتقديم الدعم المالي أو التدخل لإنقاذ صناعات مثل شركات الطيران في عام 2020. ومن أهم القطاعات التي

اضطرت بعض الصناديق السيادية لتقديم الدعم المالي أو التدخل لإنقاذ صناعات مثل شركات الطيران في عام 2020. ومن أهم القطاعات التي

اضطرت بعض الصناديق السيادية لتقديم الدعم المالي أو التدخل لإنقاذ صناعات مثل شركات الطيران في عام 2020. ومن أهم القطاعات التي